

صناعة التشريع ورهان الجودة

Legislation industry and quality bet

ليلي بن بغيلة *

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- كلية الشريعة والاقتصاد-

benbeghiladroit@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2024-07-16 تاريخ قبول المقال: 2024-09-24 تاريخ نشر المقال: 2025-01-15

ملخص:

تعد نوعية الصياغة التشريعية المتناهية الوضوح والدقة، المفهومة لدى العامة القابلة للتطبيق السلس مكونا هاما من مكونات الإدارة الرشيدة لها لها من أثر على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي للبلاد، لذلك فان مسألة التحكم في أصول الصياغة القانونية. مسألة حتمية تقتضيها المستجدات الراهنة في ظل الاتجاه الدولي لتوحيد القوانين، مما أثار إشكالات سن قوانين بعيدة عن الاتفاقيات الدولية ضع ويعد النص القانوني المعيب نتيجة إحدى عيوب الصياغة المحتمل بين أحكام التشريعات، من الأمور التي تستدعي تدخل المشرع لتصحيحها في كل مرة وكي يكون العمل متقن و أكثر واقعية فلا بد من وضع استراتيجيات لصناعة تشريعات عالية الجودة تؤدي إلى استقرارها نسبيا، وتتماشى مع التطورات الحاصلة.

الكلمات المفتاحية: تشريع، تضخم تشريعي، قصور، جودة، صياغة، رهان.

Abstract:

The state of Law and good governance Is embodied through the enactment of good and advanced legislation,, with the utmost clarity and precision in its formulation. Therefore, the issue of controlling, the principles of legal drafting is an inevitable issue required by current developments in light of the international trend to unify , laws, which has raised the problems of enacting laws in isolation from international laws and agreements In order for the work to be more precise, more realistic, and responsive to the requirements of change it is necessary to develop strategies and mechanisms capable of creating high-quality legislation that will lead to its relative stability and be in line with the developments and changes that may accompany it

Key words: Industry; formulation; legislation quality; bet; Inflation; legislative.

مقدمة:

يعد القانون من أهم وسائل ضبط السلوك الاجتماعي باعتباره مجموعة من القواعد العامة المجردة و الملزمة، التي توقع على المخاطبين بها متى خرجوا عن أحكامها بجزاءات متنوعة قد تكون مدنية ، إدارية جنائية، بحسب نوع المخالفة المرتكبة، والقانون إذ ينص على تنظيم العلاقات الاجتماعية ابتغاء التوفيق بين المصالح المتعارضة، فيكون ذلك وفقا لعوامل محددة الأهداف تسود المجتمع خلال فترة سن القانون وإعمال أحكامه .

إن القواعد القانونية لم توضع إلا من أجل تعريف الأشخاص بمضمونها وضرورة التقيد بها تفرضه من التزامات وما تمنحه من حقوق، يتولد عنها الثقة لدى الأشخاص باستقرار أوضاعهم ومراكزهم القانونية، وبالتالي الشعور بالأمن القانوني، والذي يصاحبه الالتزام بالنصوص القانونية على أكمل وجه.

إن الصياغة التشريعية لأي قانون متى اتسمت بالدقة والوضوح كان القانون أكثر استجابة لمتطلبات المجتمع وأكثر حماية للحقوق والحريات، وإذا كان اقتراح مشاريع القوانين عموما يكون من صلاحيات الحكومة باعتبارها الأكثر تواجدا واتصالا بالمواطن فإنه من حيث الأصل، الاختصاص بإعداد نصوص تشريعية، يعود للبرلمان باعتباره السيد في هذا الشأن بالذات وفق ما ينص عليه الدستور، صلاحية إعداد مقترح للقانون يكون مفهوم ومستوعب لأغراض العملية التشريعية.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في اعتباره جدير بالبحث حيث أن صياغة التشريع تنطوي على أهمية كبيرة في تحسين النظام القانوني في الدولة، وتنقيته من الشوائب وتخليصه من حالة عدم الاستقرار، كما أن التشريع الجيد يتطلب صياغة قانونية جيدة، لذلك فلا بد من الاتفاق على تحديد أهم معايير الجودة الموحدة لكتابة و سن التشريعات، على المستوى الوطني ولما لا على المستوى العالمي. تأسيسا على ذلك نثير التساؤل التالي:

ما هو البديل الأنجع لتحقيق صناعة تشريعية ذات جودة عالية، تنوء بالتشريع عن إغائه و كثرة تعديله؟

على ضوء ذلك يمكن مقارنة موضوع البحث باعتماد المنهج الوصفي، لوصف مختلف عمليات التشريع بالإضافة للمنهج التحليلي، باعتباره أحد أهم المناهج القانونية التي تناسب مع هذه الدراسة القائمة على التحليل والنقد، واستخلاص كيفية تدخل الفاعلين في عملية الصياغة التشريعية، بهدف الوصول إلى صياغة جيدة للقوانين من طرف السلطة المختصة.

الفرضيات المطروحة :

1/قد يبدو النص التشريعي معيبا مما قد يترتب عن تطبيقه أكثر من معنى، فيدخل المفسر في دائرة الشك وينساق بذلك إلى الاختيار بين العديد من التفسيرات، مما يجعل منه مشروع بدلا من مطبق للقانون.

2/ إن استبعاد ربط التشريع بأحداث معينة وبحالات الاستعجال، وعدم مفاجأة الأفراد في كل مرة بتعديل قانون لم يطبق بعد، لا يترتب عنه إفراغ نصوصه من محتواها، و يحقق له الاستقرار.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراسة هذا الموضوع، الوصول إلى وضع معايير من شأنها أن تضمن استقرار بعض النصوص التشريعية، التي تعرف كثرة التعديل، أو طول الإصدار، و التأثير بالأفكار الغربية، لهذا تم اقتراح عنوان الصناعة بدلا من الصياغة التشريعية.

وعلى هذا الأساس سيتم إعمال البناء الثنائي المنهجي لخطة الدراسة وفق الآتي:

المبحث الأول: مظاهر القصور في صناعة التشريع

القانون مجموعة القواعد العامة المجردة، تتنوع بين تلك المكتوبة وغير المكتوبة وقد شاع استخدام لفظ القانون والتشريع كمرادفين وإن كان هذا الأخير ليس مرادفا له، فهو من أهم مصادره الرئيسية، لذلك يقال بأن كل تشريع بلغ مرتبة القانون فهو قانونا وليس كل القانون تشريعا¹ إن التشريع بهذا المفهوم الركيزة الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع وأهم آلية لتكريس القيم، وتحقيق العدل والمساواة وكفالة الحقوق والحريات .

وتتكون القاعدة القانونية من عنصر العلم الذي ينضوي على جوهر القانون ومضمونه وعنصر الصياغة الذي يكمن في إخراج مضمون تلك المادة الخام إلى حيز النفاذ، وفق الإجراءات اللازمة لإنشاء القاعدة القانونية والتعبير عنها²

المطلب الأول: القصور من حيث الصياغة.

تتمثل أهمية الصياغة التشريعية، من أنها لا تعني الجانب الشكلي أو الإجرائي فقط وإنما تهدف إلى إصدار تشريع متطور، ببلغ الدقة والوضوح في نصوصه وأحكامه منسجما قابلا للفهم والتطبيق، غير متعارض مع التشريعات الأخرى، سواء الوطنية منها أو الدولية والصياغة التشريعية بهذا الشكل علم وفن قانوني مهم، تستدعي إجراءات معقدة باللغة الدقة والتركيز، وتشترط كفاءة قانونية عالية، والمهام بالقوانين والتشريعات الوطنية والدولية النافذة³

الفرع الأول: تعريف الصياغة التشريعية

كلمة الصياغة في اللغة مصدرها صاغ، وصاغ الشيء هيأه، وصاغ الكلمة بناها من غيرها، وصيغ الكلام تراكيبه وعباراته⁴

¹ صيام، سري محمود، المعايير الحاكمة لجودة التشريع، القانونية، العدد الأول، 2014 ص21

² ليت كمال نصراني متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الخامسة 2017، ص387

³ مروان محمد محروس، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على الصياغة التشريعية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الخامسة 2017 ص498

⁴ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب القاهرة، 2008، ص1336

والصياغة التشريعية عملية نقل الفكر القانوني إلى التطبيق العملي، وبالمفهوم الواسع ترتيب الأفكار في عبارات محكمة ذات تراكيب قادرة على إيصال المعنى القانوني للمخاطب بسهولة و يسر دون صنعة أو تكلف، وهي بذلك مختلف الإجراءات والآليات التي يستند عليها إعداد مشاريع القوانين وفق ما هو منصوص عليه، ومن الجهات المخولة بذلك دستوريا، التي تعهد بها إلى السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الأصيل لدراستها وإقرارها⁵ ويعرفها مجلس الدولة الفرنسي: بأنها مجموع القواعد والأساليب التي يلزم باتباعها لأجل إعداد التشريعات العادية أو الفرعية، وهو هنا لا يقصرها على المعنى الشكلي فقط بل تشمل كل القواعد وفقا لتدرجها الهرمي.

أما الفقه المصري فيعرفها بأنها: "هي الأداة أو الوسيلة للتعبير عن فكرة كامنة لتصبح حقيقة اجتماعية يجري التعامل على أساسها"⁶ وعليه فهي بالمعنى المختصر الدقيق: "ورشة عمل يتداول فيها المختصون بشأن النص التشريعي و تصب في قالب مادي"⁷

الفرع الثاني: اللغة والصياغة القانونية

ذهب جانب من الفقه إلى اعتبار الصياغة التشريعية آلية فنية ضرورية لوضع قواعد قانونية على كل المستويات والدرجات⁸، متسمة بالوضوح، قابلة للفهم من حيث المضمون فهي ليست مجرد كتابة للأفكار القانونية في شكل قواعد قانونية، وإنما هي وضع نص قانوني قادر على حمل المعنى القانوني لإيصاله للمخاطبين به، فيكون واضحا في معانيه ودلالاته، بعيدا عن التأويل، سهل التفسير والتطبيق.

لا يخرج النص التشريعي في صياغته عن أمرين، دقة ووضوح المضمون، أو غموض يقتضي التفسير ليطبق تطبيقا سليما، ويحدث نتيجة التوجهات السياسية والمعارضة البرلمانية، اضطراب صياغة النص عن قصد من المشرع للخروج من حالة الصراع وضمان استقرار المراكز القانونية والهيئات الدستورية، هذا الوضع يترتب عنه قصور، وإن كان يمكن تجاوزه بالتفسير أو التعديل، إلا أنه قد يتفاقم فيترتب عنه سرعة التدخل.

إن صياغة التشريعات باعتباره فنا وحرفة، لها منهجية ومعايير وأساليب لا بد لمن كلف بها أن يكون مدركا لها، هذه العملية تقوم على قواعد تضبط آلية الصياغة، وتسهل إدراك الغرض من تقريرها، ومن

⁵صراوي، مرجع سبق ذكره، ص386

⁶حسن خالد جمال أحمد، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية 2017، ص118

⁷أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق منشورات زين الحقوقية بيروت، الطبعة الأولى 2015، ص48

⁸محروس مروان محمد، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على الصياغة التشريعية، 2017، ص500

أهم أوجه الصياغة اللغوية للتشريعات إن صياغة التشريعات باعتبارها فنا وحرفة، لها منهجية ومعايير وأساليب لا بد لمن كلف بها أن يكون مدركا لها، هذه العملية تقوم على قواعد تضبط آلية الصياغة، وتسهل إدراك الغرض من تقريرها، ومن أهم أوجه الصياغة اللغوية للتشريعات أنه كلما كانت الصياغة متينة سليمة من الناحية اللغوية كلما كان ذلك أبعد للاجتهاد والتأويل، لذلك وجب على القائم بالصياغة القانونية ألا ينصب اهتمامه بمحسنات اللغة والإطناب، مما يفقد النص رونقه القانوني، إنما يتعين استعمال الأسلوب الأمثل في الصياغة ضمانا لمبدأ الوضوح الذي يتجسد من خلال سهولة وواضح وبساطة المفهوم، ومقروءة دون أي تأويلات⁹، وهذا لا يتعارض من أن لغة التشريع بذلك تكون بسيطة، فتتنزل إلى مستوى فهم المخاطبين بها طالما أن جلهم ليسوا من أهل الاختصاص¹⁰.

مما يجب لفت النظر إليه، أن يكون كل لفظ دقيق لا يجوز أن يتغير معناه في نصوص مختلفة، كما أن إضافة عبارات مركبة لا تنتج أي أثر يعد مجرد حشو يجب تجنبه، كما هو الحال مثلا مع عبارة "يمنع بتاتا" فزيادة لفظ بتاتا ما هو إلا حشو لن يضيف أي جديد للفظ "يمنع"، كذلك العبارات التي تخلق التباسا حول مضمون القاعدة القانونية مثل "لا يتوجب" فهي تجيز حملها على معنيين، إما القيام أو عدم القيام بالعمل.

أما لفظ "يتعين"، "عند الضرورة"، "متى اقتضت المصلحة العامة ذلك" كلها عبارات تحتاج الضبط أو تغييرها بمصطلحات دقيقة تجنباً للتأويل الذي قد يصاحبها.

إن من أهم ما يجب التقيد به بعد الوضوح، الدقة والتجريد وكذا الإيجاز، باعتبارها من أهم خصائص القاعدة القانونية، ألا تحتل القاعدة القانونية غموضا مقصودا أو مفترضا وان يكون النص منسجما مع المعنى المقصود، مع تكليف كفاءات مختصة في مجال الصياغة القانونية لوضع مشروع دقيق، ثم عرضه على الهيئة التشريعية المختصة، قبل المصادقة عليه من قبل رئيس الدولة وإصداره في الجريدة الرسمية¹¹.

الفرع الثالث: تأثير البيئة التشريعية

يقال أن أسوأ القوانين صياغة وحلولا هي تلك التي شرعتها سلطة تجاهلت الحلول الواردة في أمثال تلك القوانين في البلاد الأجنبية، لذلك فلا بد من الحيلة والحذر عند النقل، فإعداد قانون ذو مصادر متنوعة يعتمد أساسا على ضرورة مقارنة أحكام الأنماط التشريعية التي تنتهي إليها هذه المصادر، فلا يؤخذ منها سوى تلك التي تتلاءم مع حاجات المجتمع، فكثر ما اعتمد المشرع المصري، الجزائري، المغربي على المفهوم الغربي وخاصة التشريع الفرنسي في مواضيع العديد من

⁹ ريس سامية، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي، المجلد 6 العدد 1 سنة 2021، ص 21

¹⁰ محيي محمد مسعد، دور القانون في تكوين ثقافة الإنسان، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2004، ص 102

¹¹ خالد جمال أحمد حسن، مرجع سبق ذكر، ص 99

القوانين وعلى رأسها القانون المدني ، فصدور النصوص التشريعية مرتبط أساسا بالبيئة التي سينفذ فيها والتي استدعت أصلا صدوره ، استنادا للمبدأ المأخوذ من خاصية القاعدة القانونية من أنها قاعدة سلوك اجتماعي ، إلا أن المشرع الجزائري مثلا وفي إعداداته للتشريعات لازال متأثرا بالإيديولوجية الفرنسية التي سيطرت عليه لعقود من الزمن ، فظاهرة النقل والاقتباس والتقليد في إصدار تشريعات بعيدة كل البعد عن المجتمع الجزائري ذو المرجعية الدينية المتأصلة فيه والأعراف النابعة من بيئته العربية ، لازالت مسيطرة عليه ، رغم محاولة الخروج من عباءة المستعمر الفرنسي بإحداث نقلات في مجال الصياغة إلا أن الأمر مستفحل وواضح بشكل جلي في عديد التشريعات ، وحتى بالنسبة للحالات التي يبادر فيها بإصدار تشريعات جديدة مراعيًا فيها خصوصية المجتمع الجزائري ، إلا ويوجد نفسه تحت تأثير النقل والاقتباس المبالغ فيه ، فيعد تشريعات كسابقتها لأن النموذج الفرنسي لازال مسيطرا عليه.

المطلب الثاني: الفاعلين في صناعة التشريع

يمثل العنصر البشري فاعل أساسي في العملية التشريعية ، لذلك فالكفاءة العلمية للجهة الصائغة تعد الركيزة الأولى لصياغة نص قانوني جيد ودقيق ، خالي من عيوب الصياغة القانونية. إن النص القانوني قائم على العقلانية ، مما يقتضي الالتزام بجملة من القواعد والتقنيات ، ففن الصياغة مرتبط أصلا بالجودة والإتقان والذي يفترض الأخذ بالعوامل التي تعزز جودة التشريع و اعتماد قواعد الصياغة الجيدة.

إن الصياغة تحتاج إلى صائغ ماهر يحسن التعامل معها بما يملكه من مؤهلات و خبرات عملية واسعة ، تمكنه من حسن الاضطلاع بالمهام الموكلة له بكل حزم و جدارة كما تتطلب منه العلم بأصول القانون ، والتطور القواعد التشريعية ، والبيئة التي نشأت فيها وحاجة المجتمع لوضع لمثل هذه القواعد القانونية ، العامة ، المجردة والمهزمة¹².

إن الفاعلين في صناعة التشريع في كل الأنظمة القانونية إما أعضاء السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية محددة وفق نصوص أو أعراف دستورية وهي بذلك تختلف من نظام قانوني لآخر ، و بالرجوع لما نص عليه المشرع الدستوري الجزائري ، نجد أن أهم الفاعلين في صناعة التشريع هما ، رئيس الجمهورية الذي له صلاحيات التشريع بأوامر أو إصدار مراسيم رئاسية والسلطة التشريعية باعتبارها الفاعل الرئيسي في هذا المجال.

الفرع الأول: الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية وتأثيرها على صناعة التشريع

إن تقديم اقتراحات القوانين من صلاحيات الحكومة والبرلمان حيث يمارس هذا الأخير السلطة التشريعية ، ويختص بتقديم مقترحات القوانين العادية منها أو العضوية أيضا التعديلات التي تستهدف كل القوانين ، في حين تقوم الحكومة باقتراح مشاريع قوانين وفق ما هو مقرر في نص الدستور.

¹² يحيى محمد مسعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 102

ليكون المجال الأكبر للتدخل في التشريع هو لرئيس الجمهورية بموجب التشريع بأوامر في إطار المادة 142 من تعديل دستور 2020، وتلك المتضمنة قانون المالية في حال عدم المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان في الأجل الدستورية.

رئيس الجمهورية يمارس اختصاص التشريع في مجالات هي مخصصة أصلاً للبرلمان ولكن بموجب أوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو في حالة خروجه في عطلة، كما وأن سلطة الرئيس في التشريع بأوامر مقيدة في المجال المحصور للبرلمان المنصوص عليه في المادة 122 وبعض المواد المتفرقة في الدستور، ومن المفروض عدم منح رئيس الجمهورية سلطة التشريع بموجب أوامر في مجال القوانين العضوية، باعتبارها مقتصرة على مجالات محددة حصرياً بنص الدستور كتلك المتعلقة بالمؤسسات الدستورية، والهادئ العامة وكذا حقوق وحرقات الأفراد والتي خصها المؤسس الدستوري بشروط، من ضمنها توفر الأغلبية المطلقة والرقابة الدستورية المسبقة، والغاية من وراء كل ذلك هو إخضاعه الأكبر قدر من الرقابة، وهو ما يتنافى مع التشريع بأوامر التي لا يستطيع البرلمان إدخال التعديلات التي يراها ضرورية إثر عرضها للرقابة فور استئنائه عمله، ومع ذلك نحد أن أغلب التشريعات بأوامر تدخل في إطار القوانين العضوية، مثالها الأمر 09/97 المتعلق بالأحزاب السياسية والأمر 07/97 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الملغى والمعدل بعدة فوانين لاحقة عليه، إلى غاية الأمر 01/21 المعدل والمتمم لقانون الانتخاب كلها صدرت بموجب أوامر تشريعية وقد عرضت على المجلس الدستوري آنذاك لإبداء الرأي في مطابقتها للدستور، فلم يبد المجلس أي تحفظ أو اعتراض حول إصدارهما بموجب أمر وهذا عكس الموقف المتخذ من طرف المجلس الدستوري الفرنسي، الذي منع رئيس الجمهورية من سلطة التشريع بأوامر في المسائل التي تدخل ضمن نطاق القانون العضوي، وذلك بموجب قرار رقم 134/81 المؤرخ في 1982/05/01¹³

الفرع الثاني: قصور ومحدودية المجال التشريعي للبرلمان

يعتبر البرلمان سلطة التشريع الأصلية وصاحب السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه، ويعد اقتراح القوانين جزء مهم في العملية التشريعية، فبدونه لن يتأتى للبرلمان ممارسة اختصاصه التشريعي إلا من خلال التصويت على الأوامر التشريعية أو مشاريع القوانين المقترحة من طرف الحكومة كما اشرنا إليه أعلاه¹⁴.

هذا الاقتراح يشترط فيه أن يكون مرفقاً بأسباب اقتراحه و أخذ رأي الحكومة في أجل لا يتجاوز الشهرين، وهو قيد مفروض على سيادة البرلمان في اقتراح التشريع، ويثير في نفس الوقت أهم تساؤل حول الحل المفترض في حالة اعتراض أو تحفظ الحكومة على بعض بنوده؟ ما هو الموقف المتخذ من قبل البرلمان هل له أن يتجاوز موقف الحكومة باعتباره صاحب الاختصاص، ويستمر في العملية

¹³ Dimitri Georges LAVROFF, droit constitutionnel de la V république, 3e édition, Dalloz, Paris 1999. p741

¹⁴ المادة 23 من القانون العضوي 02/99 المؤرخ في 1999/03/08 جريدة رسمية رقم 15 مؤرخة في 1999/03/09

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 237 - 253
التشريعية وفق ما هو منصوص عليه في نظامها الداخلي أم أن الأمر من شأنه أن يؤدي إلى نزاع بين المؤسسات الدستورية كما وأن هذا المقترح يمكن أن يواجه بالاعتراض الرئاسي عليه. لقد حصر المؤسس الدستوري الجزائري مجالات اقتراح القوانين في المادتين 121 و122، وقد ثار خلاف فقهي حول إذا كان تعداد الاختصاصات على سبيل المثال أو الحصر، وإن كانت صياغة المادة 122 تقيد بأن هناك مجالات أخرى قد يتدخل فيها البرلمان عدا تلك المذكورة في نصها، غير أن ذلك لا يعني أن البرلمان يملك سلطة تقدير ما يمكن التدخل فيه، كما أن صلاحية المبادأة بتقديم اقتراح القانون لا يتم إلا من خلال نافذة السلطة التنفيذية، وهذا يعد أكبر قصور يمس عملية صناعة التشريع، ليبقى القصور الأكبر من حيث اقتراح التشريع مرتبط بحصر حالاته ومجالاته¹⁵. إن البرلمان هو مالك الاختصاص الأصلي بالتشريع، وتخويل بعض الصلاحيات التشريعية للسلطة التنفيذية لا يمكن بحال من الأحوال الحلول محلها، في ممارسة اختصاصها الأصلي أو نزع الاختصاص التشريعي عنها وإلا أصبحت هيئة دون معنى وهذا ما يجب أن يعيه أعضاء السلطة التشريعية الذين تنازلوا عن صلاحياتهم تباعا.			

المبحث الثاني: رهانات تجويد الصناعة التشريعية

إن من دوافع جودة التشريع هو الاستقرار التشريعي الذي يتأتى من الصياغة القانونية المعبرة عن كل التصورات التي سعت القاعدة القانونية لتضمينها، بأن تتسم بالوضوح والقابلية للفهم من المخاطبين بأحكامها متناسقة مع غيرها من النصوص الأخرى، فالدستور الأمريكي مثلا تجاوز عمره قرنين وربع القرن من الزمن ولا تزال تحكمه ذات الأيديولوجية والفلسفة، حيث تمكنت المحكمة الاتحادية العليا من مواكبة المستحدث من خلال التفسير أو اعتماد روح النص وفحواه، والعمل على الموازنة بين النص والواقع والظروف الطارئة، كذلك القانون المدني الفرنسي الذي عرف استقرارا لمدة طويلة، فكان بمثابة التشريع المقدس وبالرغم من أن الخطوة الأولى نحو صياغة القانون هي وجود اقتراح لنص قانوني صادر عن الجهة المختصة، إلا أنه يجب البحث في مدى ضرورة القانون، و حاجة المجتمع إليه، وتأثير التي سيتم سيصدر منها على المجتمع ومختلف جوانبه، وهو مبدأ قانوني استقر العمل به من طرف للمجلس الدستوري الفرنسي.

المطلب الأول: معايير ضمان جودة التشريع

يعني مفهوم الجودة حسب ما عرفته المنظمة الدولية للمعايير iso -عبارة «iso» هي اختصار للأحرف الأولى من اسم المنظمة الدولية للمعايير (international organization standard)، وهي الجهة التي تتولى مهمة توحيد المقاييس في القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الصناعية والهندسية والتصاميم والإنتاج والبيئة والتكنولوجيا وغير ذلك... وكلمة «iso» هي من مصدر يوناني بمعنى المساواة- بناء على مواصفات قياسية للمفهوم العام للجودة: "مجموع الصفات المميزة للمنتج أو

¹⁵ محمد علي، مدى فاعلية الدور التشريعي للبرلمان في ظل النظام الدستوري الجزائري، مجلة البحوث القانونية والسياسية المجلد 1 العدد 2، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر 2014، ص401

النشاط أو المؤسسة أو الشخص ، والتي تجعله ملبياً للحاجات المعلنة أو المتوقعة أو قادراً على تلبيتها ، ويقصد بجودة التشريع "التقيد والالتزام بمعايير قابلة للتطبيق من أجل استقرار وضمان انسجام وتوافق النصوص التشريعية ، مع متطلبات المخاطبين بها بعيداً عن العيب والنقصان¹⁶ يمكن إجمال الضوابط التي ينبغي التقيد بها عند الصياغة النهائية ، في تحديد الهدف من التشريع ، المبررات و الدواعي التي اقتضت ذلك ، معرفة كافة النصوص ذات الصلة به لتفادي أي تناقض أو تعارض ، فيحدث بذلك الانسجام والتكامل مع باقي التشريعات وتوضح الرؤية فيما إذا كان الأمر يتعلق بالتعديل ، أم الإلغاء.

كما أن الصياغة القانونية تتطلب مهارات خاصة في الصائغ ، وإن كان لا يشترط فيه التخصص في مجال القانون. بقدر ما يشترط فيه أن يكون ملماً مدركاً لما سيقوم به ولا ضير في الاستعانة بعد ذلك بأي خبير أو مستشار قانوني متخصص ، مما يفترض معه أن يتوافر في هؤلاء السياسيين . كما القانونيين . الحد الأدنى من المعلومات والمهارات التي يجب أن يتمتع بها صائغ التشريع ، ومن أبرزها فهم الحالة الواقعية والقانونية التي يرغب في معالجتها ، وأن يعي جيداً بأن طريقة تعديل قانون ليست نفسها بالنسبة لمقترح قانون جديد يقتضي فيه تبيان مسببات ودوافع التشريع ، تحليلها ومناقشتها وتمحيص كل صغيرة وكبيرة وتبيان كل مستجد فيها ، فيحدد بذلك الإطار العام للنص المراد كتابته مراعية في ذلك تدرج القواعد القانونية وإضفاء طابع المشروعية على مقتضياتها.

الفرع الأول: تقنيات ورهان الصياغة القانونية الجيدة

من أهم التقنيات التي يتعين الأخذ بها للحصول على صياغة تشريعية جيدة:

- ✓ لا بد أولاً من اعتماد أسلوب التعبير القانوني الواضح عند صياغة الجمل القصيرة ، مع تفضيل الفعل المبني للمعلوم على الفعل المبني للمجهول ، والتعبير الإيجابي على التعبير السلبي مع استعمال الجملة الفعلية بصيغة المضارع البسيط لإمكانية استقرار العمل بها لفترة طويلة.
- ✓ استعمال الإحالة بحذر ، لأن كثرة الإحالة من العيوب التي يؤخذ عليها التشريع ، وخاصة تلك الإحالة على القانون الجنائي والذي قد يترتب عنه هدر لمبدأ الشرعية الجنائية .مع مراعاة ضبط الإحالات إلى مواد أخرى في ذات التشريع بالتأكيد على رقم المادة المحال إليها.
- ✓ تفادي التفصيل في النصوص القانونية واقتصارها على ما هو ضروري فحسب. ووضع تعريفات بأسلوب موجز دقيق واضح للضرورة فقط تجنباً لكثرة التأويلات.
- ✓ تجنب استعمال مصطلحات غير مألوفة ، و الثبات على المصطلح المعتمد.
- ✓ مراعاة المبادئ الدستورية ، فكل تشريع يصدر عليه مراعاة أحكام ومبادئ الدستور ، باعتباره يسمو على جميع التشريعات سموا شكلياً وموضوعياً.

¹⁶ فتيسي فوزي ، دور الصياغة التشريعية في جودة التشريع ، مداخلات الندوة الوطنية حول "دور القاضي في سد الفراغ التشريعي بين الحرية والتقييد جامعة قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر 2023

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار النسبي للقاعدة القانونية

يشترط في التشريع الثبات والاستقرار والابتعاد عن التعديل المستمر وما يترتب عنه من عدم استقرار للمراكز القانونية، ونحن إذ نقول بضرورة استقرار التشريع فليس معنى ذلك أن يكون التشريع جامدا وإنما يمكن للصانع وهو بصدد إعداد التشريع، النظر فيما يمكن أن تعرفه هذه القواعد القانونية من تغير في الأوضاع بما يسمح من تطبيقها ولمدة طويلة، مواكبة بذلك كل التطورات التي قد تصاحب تطبيقها وهذا يساعد على عدم إلغائها أو تعديلها بعد فترة وجيزة، ذلك أن فكرة الأمن القانوني تهدف إلى استقرار المراكز القانونية وعدم المساس بها.

الفرع الثالث: عقلنة إجراءات إعداد وإصدار التشريع

إن صناعة التشريع تقتضي الإعداد والتحضير الجيد والدقيق، ذلك أنها عملية لا تخلو من الصعوبات لارتباط هذه القواعد بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الدولية التي تؤثر في صياغتها، لذا تقتضي قدرا من الثبات لضمان تحقيق العدالة والأخذ بآراء الهيئات المعنية وفتح نقاشات عامة حول مضمونها، واستحضار التجارب وكذا الالتزامات الدولية في مجال الإعداد والصياغة لتحقيق الثبات الكفيل بضمان استقرارها.

حسب نص المادة 136 من تعديل دستور 2020 الصادر في 2020/11/01 "لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين، تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة إذا قدمها عشرون نائبا أو عشرون عضوا في مجلس الأمة في المسائل المنصوص عليها في المادة 137 من تعديل دستور 2020، مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي والتهيئة الإقليم توضع أمام مكتب مجلس الأمة ووكل الحالات الأخرى تودع مكتب المجلس الشعبي الوطني، تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول حسب الحالة مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة"

تلي عملية الاقتراح مباشرة فحص المشروع أو المقترح التشريعي أمام لجنة دائمة من لجان البرلمان المختصة في ذلك والتي يتعين عليها تقديم تقرير عما إذا كان هذا المشروع صالحا للمناقشة، وقد تقوم اللجنة بإدخال تعديلات عليه¹⁷، لتأتي مرحلة المناقشة والتصويت من طرف أعضاء البرلمان حسب الجهة المقترحة لنص التشريع:

وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين يطلب الوزير الأول اجتماع لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء في كلتا الغرفتين، في أجل أقصاه خمسة عشرة يوما لاقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف، وتنتهي اللجنة نقاشاتها في أجل أقصاه خمسة عشرة يوما ليعرض بعد ذلك من طرف الحكومة على الغرفتين للمصادقة عليه دون إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة¹⁸، وفي حال استمرار

¹⁷ المادة 28 من القانون العضوي 12/16 المؤرخ 2016/08/25 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس

الأمة وعملها وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. جريدة رسمية عدد 50 المؤرخة في 2016/08/28

¹⁸ المادة 97 من القانون 12/16

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 237 - 253
الخلاف بين الغرفتين يمكن للحكومة أن تطلب من المجلس الشعبي الوطني الفصل نهائيا وفي هذه الحالة يأخذ المجلس الشعبي الوطني بالنص الذي أعدته اللجنة المتساوية الأعضاء، أو إذا تعذر ذلك بالنص الأخير الذي صوت عليه، ويسحب النص إذا لم تخطر الحكومة المجلس الشعبي الوطني، استثناء عن ذلك بالنسبة لقانون المالية يصدر في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما من تاريخ إيداعه، وفي حالة لم يصادق عليه في الأجل المحدد سابقا يصدره رئيس الجمهورية بموجب أمر. يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ تسلمه إياه في حالة عدم إخطار الهيئة المعنية بالرقابة من طرف السلطات المخول لها دستوريا بذلك¹⁹ كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب إجراء مداولة ثانية والتي تعتبر إجراء توقيفي لنص تم التصويت عليه في غضون الثلاثين يوما الموالية لتاريخ إقرار القانون²⁰، وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلثي 3/2 أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة²¹ إن تتبع إجراءات اقتراح القوانين إلى لحظة صدورها يحزم على أنه من غير الممكن أن يتم إعداد تشريعات معيبة أو ذات صياغة تحتاج التدقيق أو التعديل، طالما أنها مرت بتلك المراحل، إلا أن الإشكال يطرح خاصة في حالات فترات الأزمات التي قد تمر بها البلاد ما يستدعي ضرورة إعداد تشريع للسيطرة على الوضع، أو أحيانا في تلك الحالات المتعلقة بالتشريع بأوامر والتي تقتض إما قبولها على الوضع المقترح به أو رفضها دون أي تعديل من طرف أعضاء البرلمان، وهذا بنص المادة 37 من القانون العضوي 12/16 ووفقا لأحكام الفقرتين 01، 02 من المادة 142 من تعديل دستور 2020. إذا رجعنا كمثال دائما إلى قانون الانتخاب، لوجدنا أن هذا الأخير عرف عدم استقرار من حيث إصداره وكذا التعديلات التي صاحبه، ولا نقصد هنا تلك التعديلات التي صاحبت مرحلة الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية، فهذا أمر طبيعي تقتضيه المراحل الانتقالية، فصدر قانون 1997، ثم سنة 2012، فسنة 2016 ثم أخيرا قانون 2021 إضافة إلى مجموعة من التعديلات الجزئية التي مسته وكلها قوانين صدرت بموجب أمر رئاسي. والذي يتضمن أهم عيب في عدم خضوعه للتعديل من طرف أعضاء البرلمان وقد عرف هذا الأخير إشكالات كثيرة في تطبيقه وذلك أن الفترة القصيرة التي صدرها فيها والطريقة الجديدة المعتمدة في نمط الاقتراع بالقائمة المغلقة مع التفضيل برزت العديد من النقائص التي تستدعي إعادة تعديله وهو ما سيعرفه لاحقا.			

¹⁹ المادة 187 من تعديل دستور 2020 المؤرخ في 2020/11/01، الجريدة الرسمية رقم 82 الصادرة بتاريخ 2020/12/30

²⁰ سعيد بوالشعير النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 96 السلطة التنفيذية الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2013، ص 224.

²¹ مبروك حسين، تحرير النصوص القانونية، القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات الإدارية، الطبعة الخامسة دار هومة الجزائر 2014، ص 225

أيضا نجد أن إجراءات إعداد التشريع يعطيها نوعا من التريث في إصدارها، إلى حين استيفائها كل خطوات الإعداد مع ذلك فالإشكال الكبير هنا لا يتجسد في الفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها إعداد تشريع ومناقشته بقدر ما يتعلق بالفترة الزمنية القصيرة أو الطويلة لإصداره، حيث العديد من التشريعات لازالت مجرد مقترحات لم تعرف النور بعد، وحتى تلك التي صدرت وصادق عليها رئيس الجمهورية فلا زال العديد منها مصطفا ينتظر أمر الخروج، والتنفيذ بإصدار المرسوم التنفيذي لها .

لقد أضحت السلطة التنفيذية حقيقة ومن خلال عقلنة عمل البرلمان المشرع الفعلي للتشريعات بدليل العهدة التشريعية الثامنة 2020/2016 حيث ومن خلال حصيلة نشاط البرلمان يتبين أنه لم يتم اقتراح ولا قانون، بينما بلغ عدد مشاريع القوانين 37 مشروع فالبرلمان صاحب الولاية العامة لم يمارس صلاحياته المنوط بها دستوريا وكل التشريعات التي صدرت كانت بموجب أوامر تشريعية والتي يعطيها البرلمان الصبغة القانونية بمجرد عرضها عليه للتصويت دون تعديل أو مناقشة، وعليه نسوق الملاحظات التالية :

○ سرعة إيداع ومناقشة مشاريع القوانين

نجد بداية أولوية المشاريع التي تتقدم بها الحكومة في حالة الاستعجال حيث تنص المادة 16 من القانون العضوي 12/16 المتضمن العلاقة بين البرلمان والحكومة، يمكن إيقاف أي مبادرة لاقتراح قانون من طرف البرلمان إذا ما أصرت الحكومة على الطابع الاستعجالي لمقترحها، بها يعد ذلك قيذا آخر على المبادرة بالتشريع.

إن الاطلاع على مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان لمناقشتها والتصويت عليها يظهر الفرق الكبير، بين ما تم الإشارة إليه في إجراءات وطرق اقتراح القوانين، والمدة المستغرقة بين الإعداد والإصدار، والتي من شأنها أن تعطي النصوص التشريعية جودة في صياغتها، لكن الأمر يختلف كثيرا على المستوى العملي بين الإيداع والمناقشة والتصويت لمشاريع قوانين مقترحة من طرف السلطة التنفيذية، ليناقشها ويصوت عليها البرلمان في مدة لا تتعدى الثلاثة أيام²²، فهذا يعد أكبر قصور من شأنه أن يمس صناعة التشريع، يضاف إليه غياب آلية الإخطار التي يمارسها كل من رؤساء وعدد من أعضاء البرلمان بغرفتيه، وكذا رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس الحكومة بحسب الحالة.

○ يلاحظ أيضا طول المدة بين العرض في مجلس الوزراء وبين عرضه على البرلمان للمناقشة والتصويت، بالنسبة لمشاريع قوانين تتميز بالأهمية ومواكبة للمستجدات والتطور التكنولوجي.

○ العديد من القوانين تستغرق مدة طويلة من أجل إصدارها، كالقانون الأساسي المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، كان تاريخ مصادقة مجلس الأمة: 1999/07/20، في حين التصويت على قرار اللجنة المتساوية كان بعد خمس سنوات من المصادقة أي في 2004/09/22:

²² الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، حصيلة عمل البرلمان، تاريخ وساعة الولوج: 2024/05/25 على 12.30

أيضا القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء الذي عرض بتاريخ 1999/12/11 ليصوت عليه بعد ثلاث سنوات²³

إن من القيود التي تحول دون المبادرة الجادة بالقوانين، الاعتقاد السائد بأن البرلمان دوره يتجسد من خلال إثراء ومناقشة وتعديل مقترحات مشاريع القوانين، وهي فكرة راسخة في الأذهان منذ دستور الجمهورية الخامسة، ونظرة الجنرال ديغول بأن البرلمان هو هيئة للإثراء والتقييم وليس للمبادرة بالقوانين، وهذا ما انعكس سلبا على عمل أعضاء البرلمان من خلال العزوف عن اقتراح القوانين، وترك الأمر للبث فيه من قبل السلطة التنفيذية.

المطلب الثاني: التأسيس لمنظومة قانونية ذات مرجعية وطنية وتجنب التضخم التشريعي
إن صناعة التشريع تملئها الضرورة والتطور السياسي والاجتماعي والتي تعكس أفكارا وأهدافا محددة معتمدة على الدقة ووضوح الصياغة تبتعد عن اللجوء إلى صناعة التشريع لدواعي ظرفية غير قانونية، متسببة في التضخم التشريعي، الذي يرهق المنظومة القانونية والتشريعية ويؤثر سلبا على واقعها ومصداقيتها.

الفرع الأول: التأسيس لمنظومة قانونية ذات مرجعية وطنية
تبدأ عملية الصياغة التشريعية بتحديد واضح للأمور التي تستدعي التشريع وبيان الأهداف المراد تحقيقها من التشريع المقترح، فالسياسة التشريعية الواضحة تستدعي إيضاح طبيعة الأهداف والتي قد تكون ذات طبيعة سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية، و خطة التشريع في هذه المرحلة تستدعي وضوح الأساس المنطقي لاقتراحه.

إن الصناعة التشريعية تقتضي الالتزام بإعداد نصوص ذات نوعية جيدة، مراعية بذلك أهم الشروط التي تقتضيها الصياغة الجيدة والإلهام بتقنياتها، وتحري ثقافة قانونية تتوافق ومتطلبات المجتمع، وعليه فتحقيق جودة التشريع تنطلق في كل تشريع من فلسفة واضحة محددة تحقق لأحكامه التناسق والتناغم، تضمن صلاحية التطبيق على المدى البعيد دون اللجوء إلى تعديله بين الفينة والأخرى، استمرارا لما يظهره التطبيق من أوجه اختلاف.

كل هذا يقتضي مباشرة السلطة التشريعية، اختصاصاتها الدستورية بسن التشريع دون التخلي عنها للسلطة التنفيذية في غير الحالات التي حددها الدستور، أو الإفراط في عمومية القوانين والإحالة للسلطة التنفيذية لتكاملتها، أو وضع تفصيلاتها كثرة التفويض التشريعي، حيث يترتب عنها فكرة عدم الاختصاص السليبي للمشرع والتي تعتبر من العيوب الخارجية التي تصيب التشريع بعدم الدستورية²⁴ فيلزم المشرع من الناحية الدستورية مباشرة اختصاصاته الممنوحة له بنص الدستور، وإلا أعد ذلك قصورا منه في أداء مهامه.

²³ نفس المرجع، يوم 2024/05/26 على 20

²⁴ خالد جمال أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص71

إن عدم كفاية النص القانوني الموجود لمعالجة وتغطية الموضوع محل التنظيم التشريعي بشكل جيد من حيث فن الصياغة القانونية، أو عدم ملائمة أو تناسب النص التشريعي وقت تطبيقه مع التطور الذي يجعل تلك القوانين لا تتناسب مع مثل هذا التطور، تقتض على المشرع في كل الأحوال أن يعمل على سن تشريعات تتلاءم وتطور الحياة السائدة في المجتمع، ذلك أن عملية صياغة النصوص التشريعية تنطلق من الوقائع والظروف الداعية لإصدار التشريع، والتي كما اشرنا سابقا يشترط أن تراعى قواعد الصياغة، ذلك أن المنهج التشريعي الناجح والملائم، هو الذي يكون إلى حد ما قريب من الواقع، وفي نفس الوقت لا يتجاهل القواعد الأولية في إعماله.

فإذا كان يشترط عند الصياغة القانونية مجموعة من الضوابط، فإن مراعاة البيئة التي سيطبق فيها يعد أهم ضابط يمكن من خلاله التأسيس الفعلي لمنظومة تشريعية نابعة من السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع الجزائري، مراعية بذلك توافقها مع خصوصيته التي تحكمها القواعد الأخلاقية والمبادئ الدينية، التاريخ المشترك، العادات و الثقافات المتأصلة في ضمير أفراد²⁵ مع الأخذ بعين الاعتبار بعد ذلك التطورات التكنولوجية ومسألة توحيد القوانين على المستوى العالمي دون الإخلال بخصوصية المجتمع الجزائري بطبيعة الحال، وكما دعا الفقيه المصري السنهاوري إلى ضرورة البحث عن تفسير موضوع الطبش والهوى الجامح، فيما صدر من أحكام القضاء المصري بدلا من البحث عن تفسيرها وفق ما فسرهُ القضاء الفرنسي، داعيا بذلك لإعداد مصدر تاريخي في تفسير نصوص القانون والتي من خلالها يمكن للمشرع وضع قواعد قانونية نابعة من اجتهاد القضاء²⁶، كذلك نقول اقتداء بهذا الرأي، بأنه على المشرع الجزائري الأخذ في الحسبان اجتهادات القضاء العادي والإداري آراء وتفسيرات فقهاء القانون، أيضا آراء وتفسيرات القضاء الدستوري مكونا بذلك مصدر يمكن من خلاله وضع منظومة قانونية جزائرية بحتة، بدلا من الاقتباس والتقليد.

الفرع الثاني: تجنب التضخم التشريعي

إن الإشكال الذي تعاني منه أغلبية تشريعات الدول العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص هو التضخم التشريعي، الذي أدى إلى تقادم الكم من القوانين باعتبار أن التقنين أصبح يشمل كل المجالات، إلا أن المقلق في الأمر هو أن الكم الهائل من النصوص التشريعية أثر لا محالة في جودتها، وصار الهاجس الكبير لدى المختصين بالتشريع هو وضع نصوص قانونية ضنا منهم أن وظيفتهم تنحصر في سن تشريعات قانونية وهذا دون احترام لقواعد وأساليب الصياغة الجيدة، فتظهر بذلك ركيكة الصياغة أقل عمومية وتجريدا، كما تتزايد الأحكام الانتقالية بناء على التحولات المتسارعة في شتى ميادين الحياة مما يؤثر على مبدأ الأمان القانوني، فتصبح الصفة المميزة للنص التعديل والإلغاء وعدم الاستقرار لفترة طويلة.

²⁵ صيام سري محمود، مرجع سابق ذكره، ص34

²⁶ نور الدين زرقون، سلطة قاضي الموضوع في اختيار القاعدة القانونية الملائمة لحل النزاع، مجلة دفاتر السياسة والقانون 2013، ص4

ويذهب الفقيه "سافيني" للقول بأن الظاهرة التضخمية تبدو من خلال ازدياد القوانين الصادرة في كل سنة، والتي ينجم عنها تكديس النصوص مع مرور الزمن وطول القوانين التي تصدر في أغلب الأعم خارج مجالها، وهي تشارك بذلك في جعل القانون صعب الهنال وغير مستقر²⁷ ولأن التضخم يمتد ليشمل كل الحالات التي يكون فيها التشريع كبيرا وبطريقة غير مبررة، فتصاغ نصوصا مكررة أو متعارضة، أو تتضمن استثناءات على القاعدة القانونية تنحى بها عن الأصل العام، كما وأن السياسة التشريعية السائدة في الدولة تنعكس على منظومة القوانين، فإذا كانت عامة تؤدي إلى اتساقها من ناحية و سلامة توافقها مع الإطار الدستوري أو السياسي السائد من ناحية أخرى، أما إذا اقتصر على معالجة تشريعات تعالج قضايا معينة، فتختلف أساليب الصياغة القانونية من تشريع لآخر فتبدو معها أهم الإشكالات التي قد تواجهها من تناقض ونعارض، وتعددها وكثرتها مع عدم جودة صياغتها، كما أن عدم الاستقرار السياسي له دور كبير في عدم استقرار القانون وكبح جماح التخطيط التشريعي المصاحب للتخطيط السياسي.

خاتمة:

أضحت اليوم الكثير من التشريعات في عديد الدول المتقدمة، نتيجة جودتها ودقتها مرجعا أساسيا لصياغة وصناعة القوانين، ولجودة التشريع أهمية كبيرة، ذلك أنه يعبد الطريق أمام أجهزة القضاء لتحقيق العدالة والمساواة في إطار من المرونة والنجاعة. إن كسب رهان تحقيق الجودة في صناعة التشريع وتحقيق استقراره، يعد المدخل للفاعلية المرجوة من إصدار القوانين بشكل عام، وتحقيق الأمن القانوني الذي يلزم المشرع بعدم مفاجأة الأفراد في كل مرة بتعديل قانون لم يطبق أو يستوعب معناه بعد من المخاطبين به، لذلك لا بد أن تكون القاعدة القانونية واضحة لا لبس فيها حتى تتأى عن التعديلات المتكررة واستبعاد التشريع وعدم ربطه بأحداث وظروف معينة يمكن علاجها، فلا يترتب عنها إفراغ نصوصه من محتواها بزوال تلك الظروف. إن الجودة ترتبط بمدى تحقيق الاستقرار التشريعي، وألا تظهر مشاكل عند التطبيق، وتجاوز ظاهرة التضخم التشريعي لما لها من مساوئ على المنظومة التشريعية من كافة النواحي. من أهم ما يجب على المشرع مراعاته لتحقيق التوافق بين التشريع والدستور تحقيقا للاستقرار القانوني، العناية الفائقة بإعداد وصياغة مشروعات القوانين، وإمعان النظر فيها وتدقيق البحث والتأكد من مطابقة نصوصها وأحكامها، لأحكام ومبادئ الدستور. إن مقومات نجاح سلطات التشريع، ألا يكون المصدر الرئيسي للتشريع دائما هو مشاريع القوانين التي تقدم من السلطة التنفيذية، وعليه فلا بد من الحد من اللجوء إلى التفويض التشريعي لبعض الاختصاصات بدعوى استعجال التنفيذ.

²⁷ حامد، عبد الكريم صالح عبد الكريم وعبد الله فاضل، تضخم القواعد القانونية التشريعية دراسة تحليلية نقدية في القانون المدني، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، ايلول 2014 ص 147

²⁸ نفس المرجع، ص 150

لا بد من تدعيم القدرات الفنية والبحثية للسلطة التشريعية بأساتذة جامعيين متخصصين في مجال القانون والتدقيق اللغوي، وبالخبرات الفنية والتقنية، لصياغة نصوص ذات جودة عالية خالية من التفاصيل الزائدة والمتشابهة أو المتعارضة أحيانا.

إن المستجدات العلمية والتقنيات التكنولوجية، وتأثيرات الذكاء الاصطناعي على المنظومة القانونية وعدم تحقيق الاستقرار على اتجاه معين، والالتجاء للحلول المؤقتة وغير المدروسة ليس رغبة في التغيير وتطبيق ما هو مناسب، وفق نظرة مستقبلية قابلة لتشمل أجيال لعقود لاحقة، ما هي إلا حلول تؤخذ وبأشكال مختلفة عن أصلها ومنشأها وذلك لأنها لم تراعي البيئة التي أخذت منها والتي ستزور فيها فهل آن الأوان لأخذ هذه النقاط في الحسبان لإصدار تشريعات عالية الجودة؟

قائمة المراجع:

- 1/أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق منشورات زين الحقوقية بيروت الطبعة الأولى 2015
- 2/أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب القاهرة، 2008
- 3/سعيد بوالشعير النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 96 السلطة التنفيذية الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2013
- 4/محبي محمد مسعد، دور القانون في تكوين ثقافة الإنسان، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2004
- 5/مبروك حسين، تحرير النصوص القانونية، القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات الإدارية، الطبعة الخامسة دار هومة الجزائر 2014

مجلات ودوريات

- 1/حامد عبد الكريم صالح وعبد الله فاضل، تضخم القواعد القانونية التشريعية دراسة تحليلية نقدية في القانون المدني محلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، ايلول 2014
- 2/حسن خالد جمال أحمد، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية 2017
- 3/رايس سامية، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي، المجلد 6 العدد 1 سنة 2021
- 4/صيام سري محمود، المعايير الحاكمة لجودة التشريع، المجلة القانونية، العدد الأول، 2014

المجلد: 11	العدد: 01	السنة: جانفي 2025 م- رجب 1446 هـ	ص: 237 - 253
5/ليث كمال نصرأوي متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الخامسة 2017			

6/فتيسي فوزي ، دور الصياغة التشريعية في جودة التشريع، مداخلات الندوة الوطنية حول "دور القاضي في سد الفراغ التشريعي بين الحرية والتقييد جامعة قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر 2023

7/ محروس مروان مُجّد، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على الصياغة التشريعية، 2017/8/مُجّد علي، مدى فاعلية الدور التشريعي للبرلمان في ظل النظام الدستوري الجزائري، مجلة البحوث القانونية والسياسية المجلد 1 العدد 2، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة الجزائر 2014،

9/مروان مُجّد محروس، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على الصياغة التشريعية ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة الخامسة 2017
10/نور الدين زرقون، سلطة قاضي الموضوع في اختيار القاعدة القانونية الملائمة لحل النزاع ، مجلة دفاتر السياسة والقانون 2013

قوانين

1/تعديل دستور 2020 المؤرخ في 2020/11/01 ، الجريدة الرسمية رقم 82 بتاريخ 2020/12/30
2/القانون العضوي 12/16 المؤرخ 2016/08/25المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. جريدة رسمية عدد 50 المؤرخة في 2016/08/28

3/القانون العضوي 02/99 المؤرخ في 1999/03/08 جريدة رسمية رقم 15 مؤرخة في 1999/03/09

مواقع

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، حصيلة عمل البرلمان، تاريخ وساعة الولوج: 2024/05/25 على <https://www.mrp.gov.dz> 12.30

كتب أجنبية

Dimitri Georges LAVROFF, droit constitutionnel de la V république, 3e / 19 édition, Dalloz, Paris 1999 .